دراسة تحليلية لبيئة الاستثمار في الجزائر: 2000-2012

د.بوظراف الجيلالي
د.حاج بن زيدان
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعة مستغانم

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إبراز الحالة الديناميكية للاستثمار بأشكاله في الاقتصاد الجزائري وما رافقه من تطورات في التشريع المتواصل مع التطورات الاقتصادية الدولية. اهتمت الدراسة تحليل العلاقة بين بعض محددات التنمية الاقتصادية وهيكل القطاعات المكونة للبنية الاقتصادية للبلد التي تكفل تحقيق النمو المستمر.

اعتمدنا خلال هذا العمل الطريقة التحليلية والإحصائية وكذلك القراءة التاريخية لبعض التغيرات الحاصلة في البنية التشريعية والتجارية والهيكلية للاقتصاد الجزائري للفترة الممتدة بين 2000-2012 .

بينت النتائج العلاقة التكاملية والتبادلية لأثر الاستثمار بكافة أصنافه مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى وبالتالي تحقق قيم مضافة في ظل واقع تشريعي ملائم ومتطور.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، التطورات ، النمو المستمر، قيم مضافة.

Abstract :

This paper aims is to highlight the dynamic state of the investment forms in Algerian economy and the accompanying developments of legislation in the international environment. The study took importance to the relationship between some of the economic determinants and some structure that constitute the economy of the country that ensure the continued growth.

Through this work we have adopted the analytical method and statistical as well as historical reading of some of the developments in the legislative, commercial and structure of the Algerian economy for the period between 2000-2012.

The results showed the existence of complementary relationship and reciprocity of the impact of investment with other macroeconomic variables, thus the added values will be realised in light of the reality of an appropriate and sophisticated legislation.

Key words: Algerian economy, developments, continued growth, added values.

المقدمة:

يتبين من خلال الأوضاع والأحداث الاقتصادية الحالية أن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة حرجة، حيث كانت آثارها بادية منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة، مما أجبر بعض الدول النامية على إحداث التغيير في أنظمتها الاقتصادية بعدما كانت تنتهج الاقتصاد المخطط المغلق، ومن أبرز ملامح هذا التغيير فتح الباب أمام المستثمر الأجنبي في كثير من الدول بصورة سريعة،وعلى إثر ذلك أصبح ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أهم مصادر التمويل الدولي بالنسبة لأي دولة تريد الالتحاق بركب التطور وهذا إلى جانب الاستثمارات الوطنية (المحلية) بغرض دعم وتيرة النشاط والأداء الاقتصاديين لهذه البلدان.

اشتد التنافس على الاستثمارات الأجنبية بين الدول التي تعاني من ضعف في مدخراتها المحلية، لأن الشكل الآخر من التمويل المتمثل في القروض الأجنبية قد أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج السلبية المنعكسة على الدول التي عملت به، مما جعل هذه الدول عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها ومواصلة مشاريعها التنموية، بسبب تراكم الديون، مما ساهم في تصاعد المديونية وارتفاع تكاليف الإقراض من المؤسسات المالية الدولية وشروطها القاسية.وعلى هذا الأساس اتجهت أغلبا لدول نحو إستراتيجية مهمة تتضمن الشروط الضرورية لتهيئة مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي عامة،وللاستثمار الأجنبي المباشر خاصة،لأن هذا الاستثمار أصبح يُعتقد أنه يشكل أحد المتغيرات التي تؤثر في تطوير اقتصادات الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية.

يبدوا جليا أن هناك اهتمام متزايد من قبل الدول النامية ومنها الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر،بغرض تنمية قدراتها الإنتاجية لتلبية حاجات السوق المحلي وتوجيه الفائض للتصدير،بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات والمعرفة ونقل التكنولوجيا،وعلى إثر اهتمام الدول

البالغ بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الاستثمار المحلي. ناقشت عدة بحوث العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من خلال دعمهما للنمو الاقتصادي للبلدان إذا أشارت بعض منها انه يمكن الاستغناء على الاستثمار الأجنبي إذا ما اهتمت الدول بالمحلي ووفرت كافة الظروف المحفزة، في حين أكاديميين آخرين نفوا ذلك لما يجلبه الاستثمار الأجنبي من تكنولوجيا إلى البلدان المضيفة وكذلك بسبب غياب التنافسية لدى المؤسسات المحلية.، يمكننا طرح السؤال الرئيس كالآتي:

ما هو واقع الاستثمار في الجزائر وحال دينامكيته في ظل التحديثات التشريعية الحاصلة خلال الفترة 2000-2012؟.

1- نظرة شاملة حول الاستثمار:

يقال استثمر، أي اشترى وسائل إنتاج جديدة بغرض تحسين أداء المؤسسة أو البلد أو وضع رؤوس أموال في نشاط اقتصادي أو في مؤسسة. الغرض من الاستثمار هو الحصول على عائد. وعليه الاستثمار يقضي القيام بإنفاق مهم حاليا للحصول على أرباح مستقبلية. قرار انتهاج الاستثمار كسبيل لتعظيم الربح هو ينتج عن عملية مقارنة ما يمكن الحصول عليه من فوائد لإيداع مالي معين أو شراء سند في بورصة.

في المؤسسة، تتم عملية التفريق بين الاستثمارات والمصاريف (الأعباء) من منطلق أن للاستثمار دور في تغيير وتعديل دورة الاستغلال بشكل مستمر وفي نفس الوقت تتحقق عملية النمو. وللاستثمار وجهات نظر وأشكال ومميزات وبيئة خاصة به تنوعت عناصرها بين المؤسساتية، الاستقرار السياسي والسياسة الضريبية ومدى حركية المؤشرات الكلية...

كما عرف بأنه تلك العملية التي من خلالها تقوم المؤسسة بإنفاق قيمة مالية أو نقدية للربح أكثر. على عكس أن تكلفة الشيء هي نتيجة عملية الاستغلال، فالاستثمار هو التزام من طرف المؤسسة والمساهمين. مثلا قد تكون عملية شراء آلة جديدة أو فتح نقاط بيع جديدة. يمكن لشركة أن تقوم بعدة استثمارات وبأشكال مختلفة في نفس الوقت. أي مؤسسة في الوقت المعاصر يمكنها أن تستثمر في أموالها الخاصة، أو عبر قروض وسلفات وللحصول على هذه الأخيرة يتم عبر البنوك وشركات الإقراض التي تقوم بتحليل واقع ووضعية الاستثمار حتى يتم قبول تمويله.

إن عملية الاستثمار تؤدي إلى المخاطرة حيث يكتنف مشاريعهم درجة من الأرباح والخسارة. في سياق هذا هناك عدة عوامل تؤثر على درجة الخطر التي تحيط بأي شكل من الاستثمار الممكن تحقيقه كما هو مبين أسفله:

الشكل رقم (01): عناصر مخاطر الاستثمار

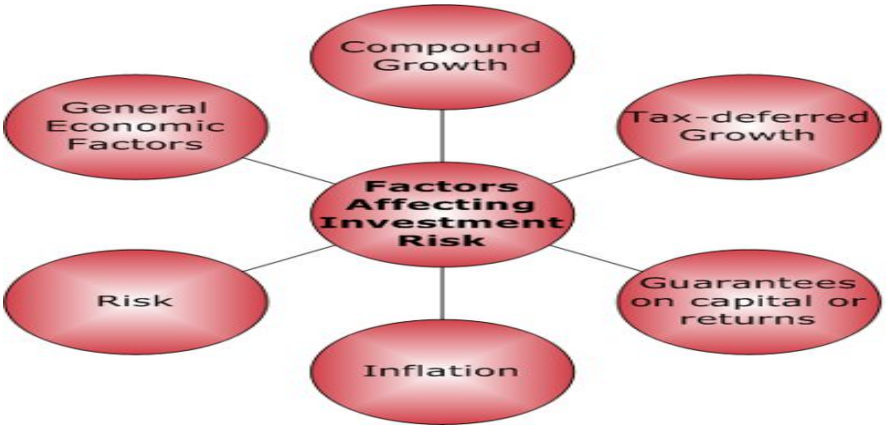

Source : http://www.riscario.com/investment-risk, Consulté le 17/12/2014.

يتنوع الاستثمار في عدة أشكال المتعارف عليها الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. في سياق هذه الورقة البحثية نعمد إلى تقديم قراءة تحليلية لموضوع الاستثمار في الجزائر باعتباره أهم المقومات والمتغيرات الكلية للبلد التي تستدعي النقاش والمعاينة والتحليل والقياس. ومن أهم الإشكالات المرتبطة بموضوع الاستثمار هو أن يكون مباشرا أو غير ذلك وما للحالتين من امتيازات وسلبيات على الاقتصاد الوطني محليا أو أجنبيا. قد يأخذ الاستثمار صورا عدة منها أن يكون إنتاجيا، أو غير إنتاجي بشكل مباشر، أو مادي، أو غير مادي، أو مالي ، أو استراتيجي. تكمن أهمية الاستثمار في أنه يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بصورة مباشرة، بحكم أنه أحد العناصر المؤثرة على الطلب الكلي. ويساهم الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع عن طريق تكوين رأس المال.

تعددت النظريات والمدارس المفسرة للاستثمار كما هو بارز أسفله وهذا بالرجوع الى العوامل المؤثرة عليه:

1. نظرية الكفاية الحدية لرأس المال
2. نظرية المعجل
3. نظرية المعجل المرن
4. نظرية التمويل الذاتي للاستثمار
5. نظرية التقليديين المحدثين للاستثمار
6. نظرية توبن.
7. نظرية دورة حياة المنتوج في العمال الدولية
8. النظرية الاحتكارية

تجتمع مؤشرات الاستثمار في عدة منها بحب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:

- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي
- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية
- مؤشر البيئة المؤسسية
- مؤشر بيئة أداء الأعمال
- مؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه
- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية
- مؤشر عناصر التكلفة
- مؤشر الأداء اللوجيستي
- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- مؤشر اقتصاديات التكتل
- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

2- محددات الاستثمار

ركّزت معظم الدراسات على عوامل خلق الاستثمار، حيث أولت اهتمامها بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة من موقع جغرافي متميز، ووفرة المواد الخام وعوامل الإنتاج لاسيما العمالة الرخيصة، كما أوضحت الدراسات العملية أهمية حجم السوق واحتمالات النمو كأحد العناصر المؤثرة في الاستثمار، إلاّ أنّ نمو الاستثمارات و تدفقها إلى الدول يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد والذي يمكن تعريفه بوصفه مفهوماً شاملاً ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشاريع الاستثمارية، وبالتالي حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

الشكل رقم (02): محددات الاستثمار

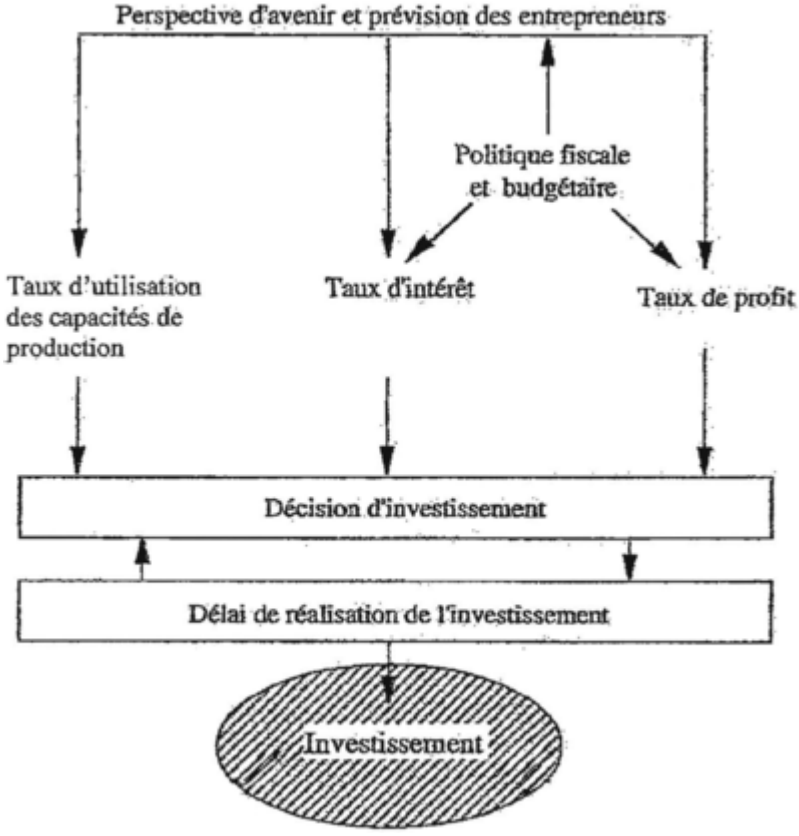

Source : Jean-Marie Albertini(1996), **Les rouages de l'économie nationale**, Les éditions de l'Atelier, p.43.

وتتمثل أهم محددات المناخ الاستثماري من الناحية الاقتصادية في السياسات الاقتصادية الكلية ومدى تحقيقها الاستقرار الاقتصادي، الإطار القانوني والتنظيمي الحاكم للاستثمار، البنية الأساسية المادية والمعلوماتية، مستوى الاستثمار البشري وأنشطة البحث العلمي والتطور التكنولوجي.[1]

نستطيع القول أن محددات الاستثمار يقصد بها مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر في فرص نجاح المشروعات الاستثمارية في منطقة أو دولة معينة وبالتالي فهي تشكل مجموعة من العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر تأثيرا بارزا في توجهات هذا النوع من الاستثمار وتدفقات الجغرافية أو القطاعية إلى جانب قرارات تجسيده وقرارات اختيار مواقعه.

حسب "C.Michalet" فمن أجل الانتماء لمجموعة الدول أكثر جذبا للاستثمار المباشر يجب تحقيق كل الشروط الأساسية والتكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بقية الدول التي تسعى لتحقيق هذه الشروط فيمكن أن ندرجها ضمن مجموعة الدول المحتمل لحاقها بالمجموعة الأولى.[2]

فيما يخص الانفتاح،لقد أمضت العديد من الدول النامية عقوداً من الزمن في وضع الحواجز والعقبات أمام المستثمرين الأجانب ولقد شملت تلك الحواجز قيوداً على الحصة المسموحة للمستثمر الأجنبي امتلاكها في مؤسسة ما وقيود على أنواع المشروعات التي يمكن للمستثمر الأجنبي القيام بها وهكذا أسفرت هذه القيود على انخفاض الحوافز الضرورية لدى المستثمرين أهمها:[3]

[1]-مصطفى كامل السيد(1998)، "التنمية الشاملة في الوطن العربي"، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، مصر، ص. 14.

[2]-C.Michalet(1999), "La séduction des nations ou comment attirer les investissements", Economica, pp: 7-8.

[3]-حسان خضر(2004)، "التنمية في الأقطار العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 17.

الحضر الصحيح للاستثمار في مجالات اعتبرت إستراتيجية، بالإضافة إلى الضرائب المرتفعة والقيود التي تفرض على حصة الشركات الأجنبية في المشروعات ولكن مع مرور الزمن أصبحت تلك القيود والإجراءات محور نقاش في جولة أورغواي لتحرير التجارة حيث رأت الدول المتقدمة أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعدّ متشابهة للدعم التي تقدمه الدول لصادراتها، وبالتالي دعت إلى إلغاء هذه الإجراءات والشروط التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تنطوي على تقييد أو تشويه للتجارة العالمية.

تذهب بعض الدراسات إلى تأثر الاستثمار بمدى الاستقرار السياسي في الدول، الاستقرار السياسي يعتبر محددا مركزيا للاستثمار. كما يتضح من خلال التجارب أن الدور السياسي مهم في إستراتيجية التنمية والاستثمار وذلك يرجع إلى ما يأتي:

"أن للخطر السياسي وعدم الاستقرار المؤسساتي دورا كبيرا من الأهمية في شرح تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر لأن عدم الاستقرار داخل البلد المضيف من عدم اليقين للمستثمر الأجنبي ولهذا عندما يكون الاستقرار، فإنه يشجع المستثمرين على زيادة حجم استثماراتهم أو حتى عوائد الأرباح المحصّلة[1]، وهذا إذا تم تركيز النظر الى الاستثمار الأجنبي المباشر كجانب من جوانب الاستثمارات التي أخذت الدول تهتم بها كالجزائر. وفق هذا لجأت عدة منظمات وهيئات دولية الى تقدير ذلك من خلال مؤشرات خاصة، وعليه نجد هذا الشكل يعبر عن درجة الاستقرار السياسي الذي يعتبر ممن أحد العوامل الرافعة للاستثمار.

الشكل رقم (03):درجة الاستقرار السياسي للجزائر 2012

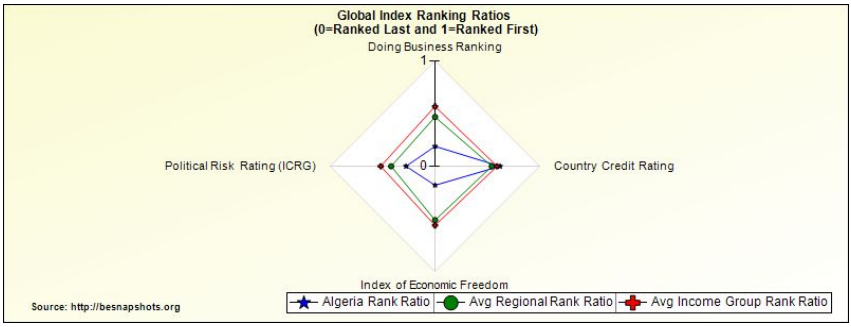

[1] - رضا عبد السلام(2002)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، ص: 118.

Source : http://rru.worldbank.org/besnapshots, Consulté le 13/012/2014

وعلى هذا الأساس فإن حالة "اللااستقرار" داخل البلد المضيف تمثل عامل طرد لرؤوس الأموال وبالتالي الاستثمارات سواء كانت أجنبية أم محلية خاصةً فإنها لا تستقر إلاّ في ظروف سياسية واقتصادية مستقرة، وعلى هذا الأساس فإن الاستقرار السياسي وتوطيد الأمن والسلام هدفاً استراتيجياً تسعى كل دول العالم لتحقيقه لغرض زيادة الثقة والطمأنينة للمستثمرين، ويكون ذلك باستخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يرتكز على احترام مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان الذي يرتكز على ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي للحريات اللازمة، كما انتهت العديد من الدراسات إلى أن الخطر السياسي وعدم الاستقرار على جانب كبير من الأهمية في شرح حركية الاستثمار، حيث أتت دراسة "سينجوكوانج"[1]1995 إلى إيضاح الأثر السلبي للمخاطر السياسية على الاستثمار.

تظهر الحاجة إلى التسيير الفعّال لرأس المال البشري في إطار التوجهات العالمية الجديدة أكثر فأكثر أهمية حيث تسمح بمواجهة تحديات العصر الجديد كحدة المنافسة والمتطلبات النوعية للعملاء، جودة المنتجات والخدمات، كما تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج. حيث تعاني الكثير من اقتصاديات الدول النامية انخفاض مستوى الأداء والإنتاجية نظراً إلى الكثير من العوائق الإدارية والتنظيمية والتكوينية وغيرها التي تعود غالباً إلى عدم توافر إدارة فعالية تهتم بالعمال. **3- تحليل البيئة الاستثمارية للجزائر**

تعتبر الجزائر من بين الدول الرائدة في الانفتاح على العالم الخارجي، من حيث تحسين مناخها الاستثماري، وبالخصوص التشريعات الاستثمارية التي تمت خلال الإصلاحات الاقتصادية، والإجراءات التنظيمية لتسهيل الأعمال، وتقديم القطاعات الواعدة للاستثمار في المستقبل.

1.3- تطور التشريعات الاستثمارية خلال الإصلاحات الاقتصادية

إن صدور قانون النقد والقرض الذي يتعلق بقانون 90-10 والمؤرّخ في 14 أفريل 1990جاء على أساس الصعوبات الناجمة عن عدم تطبيق القوانين السابقة المتعلقة بالاستثمار، وعلى إثر هذا التشريع تمّ إلغاء قانون 63-277 المتضمن قانون الاستثمار من خلال المادة 32 للأمر 284-66،

[1]- رضا عبد السلام، المرجع السابق ذكره، ص: 119.

وتم كذلك إلغاء الأمر 284-66 بموجب المادة 41 من القانون 82-11 المؤرّخ في 21 أوت المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، ثم يتبع بالقانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت المتعلق بإنشاء وسير شركات الاقتصاد المختلط.[1]

ومن ذلك يلاحظ أن الفترة الممتدة من 21 أوت 1982 إلى غاية 14 أفريل 1990 لم تشهد أي نص قانوني جديد منظّم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، عدا أن الدولة تبنّت شكل الشركة عن طريق الشركات ذات الاقتصاد المختلط[2]، وتأكد هذا التوجّه في عام 1986بمناسبة تعديل القانون رقم 82-13، فلقد حاولت السلطات آنذاك رفع نسبة رؤوس الأموال الأجنبية في شكل شركات ذات الاقتصاد المختلط، لكن هذه الاقتراحات رفضت من قبل النوّاب،كما قد أُعيدت الكرّة سنة 1989، فرفضت المقترحات بنفس الكيفية مما جعلنا نستنتج أن هناك تخوّف من قدوم المستثمرين الأجانب.

تبنّت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية، حيث تجسّد ذلك في قانون النقد والقرض وخاصةً المادة 183 منه التي ترخّص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرّعة عنها، أو لأي شخص معنوي مُشار إليه صراحة بموجب نص قانوني يحدده مجلس النقد والقرض،حيث يوضح كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال[3]:

- إحداث وترقية الشغل؛
- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين؛
- شراء المعدات التقنية والاستغلال الأمثل محليًّا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية والعلامات المحمية في الجزائر طبقاً للاتفاقيات؛
- توازن سوق الصرف.

[1]- القانون رقم 13/82 المؤرخ في 1982/08/28 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها، الجريدة الرسمية رقم 35، ص: 111.

[2]- عليوش قربوع كمال(1999)، "قانون الاستثمارات في الجزائر"، د.م.ج، الجزائر، ص: 10.

[3]- القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986، يعدّل ويتمّم القانون 82-13 متعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، الجريدة الرسمية، لعدد 35 الموافق لـ 27 أوت 1986.

يلاحظرأن هذه المادة قد وسعت وللمرة الأولى في مجال رأس المال الأجنبي، ليشمل كل النشاطات الاقتصادية، إلاّ ما هو مخصّص منها للدولة أو المؤسسات المتفرّعة عنها، ونكون بذلك أمام أولى الضربات الموجّهة إلى مبدأ الحمائية وتدخّل الدولة المباشر في الاقتصاد وسيره.

ومن جهة أخرى فأن القانون 90-10، وفي مجال التمييز بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم، قد اعتمد مبدأ جنسية رؤوس الأموال حيث نصّت المادة 181على أنه يُعتبر غير مُقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري، حيث كرّس هذا القانون عدد من المبادئ في صالح الاستثمار الأجنبي وهي كما يلي:

- مبدأ حرية الاستثمار؛

حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر خلال 60 يوماً من تقديم الطلب؛

- التنصيص على الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها الجزائر؛
- تبسيط عملية قبول الاستثمار بحيث يتمّ إخضاعه إلى رأي مجلس النقد والقرض عن طريق تقديمه بالمطابقة خلال شهرين من تقديم الطلب.

رغم أنّ قانون النقد والقرض قد تضمّن المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن هذا الأخير بقي بدون نصّ خاص وواضح إلى غاية العام 1993، ولقد جاء المرسوم التشريعي 12-93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 الذي أكّد على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض كما تضمّن المرسوم ما يلي:[1]

– تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار وذلك بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبلوتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية؛

– الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحلّ المنازعات وهذا بعد انضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات؛

– إنشاء هيئة، "وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات" كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات، بحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية،

[1]–القانون رقم 90-03 مؤرخ في 1990/09/08، يحدّد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج، الجريدة الرسمية، العدد 45، ص: 39.

وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعرّف بفرص الاستثمار كما لا تتعلّق أحكام هذا المرسوم بالاستثمارات الجديدة المنجزة بعد صدور هذا التشريع فقط، بل أعطى أهمية كبيرة للاستثمارات الجاري إنجازها أثناء وقبل صدوره، وكان يهدف في محتواه إلى توسيع مشاركة رأس المال المحلي الخاص والأجنبي لإنجاز برامج الاستثمارات التي تحقق الأولويات التي حددتها الدولة، والمتعلقة بخلق فرص عمل وترقية الصادرات خارج المحروقات وإشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية، مما يمكّن من تقليص درجة التبعية للأسواق الخارجية[1]؛

– النظام العام: يتعلّق بالامتيازات الممنوحة للمستثمرين والتي تتوزّع بموجبه على كامل فترة المشروع الاستثماري واستغلاله، وتخص إعفاءات ضريبية وجمركية وبعض الامتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي؛

– النظام الخاص: لقد كانت الامتيازات الممنوحة بموجبه تخصّ الاستثمار في المناطق الواجب ترقيتها أو بعض المناطق الخاصة، كما أقرّ المشرّع مجموعة من الامتيازات الإضافية للمستثمرين في هذه المناطق الواجب ترقيتها أو بعض المناطق الخاصة، وكذلك مجموعة من الامتيازات الإضافية في هذه المناطق، كتكفّل الدولة جزئياً أو كلياً بمساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي وإمكانية تنازلها عن الأرض التابعة للأملاك العمومية لصالح المستثمر؛

– نظام المناطق الحرة: يشمل الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها بشرط أن تكون هذه الاستثمارات موجهة أساساً إلى التصدير، حيث تعدّ العمليات التجارية بين المناطق الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، تعفى هذه الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه الجبائي والجمركي.

2.3– تطوير الاستثمار وتسهيل الإجراءات التنظيمية

حول موضوع تطوير الاستثمار،لقد كان الدعم في الأمر 01–03 المتعلق بتطوير الاستثمار[2]، كذلك الأمر 01–04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها

[1]- FodilHassam(2005), "Chronique de l'économie algérienne, vingt ans des réformes libérales", édition l'économiste d'Algérie, Alger, p.p: 30-31.

[2]– الأمر 01–03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001، "الأمر 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001".

وخوصصتها[1] ونصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي، ذلك الإطار الذي من شأنه تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتحسين فعّاليتها، ولقد جاء هذا الأمر ليغطي الضعف والنقائص الموجودة في المرسوم التشريعي رقم: 93-12 المتعلّق بترقية ودعم الاستثمار.[2]

المزايا والحوافز المخصصة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وهذا وفق مضمون الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار لأنّه يعتبر أحدث تشريع في هذا المجال ومن بين المبادئ التي كانت في مضمونه كما يلي:[3]

- مبدأ حرية الاستثمار؛
- إزالة كافة القيود الإدارية على الاستثمار؛
- عدم اللجوء للتأميم، وضمان حرية تحويل رأس المال والأرباح المترتبة عنه؛
- مبدأ منح المزايا والحوافز التي تشجع الاستثمار.

أما موضوع الحوافز، فحسب ما تضمنته المادة 09و10 من الأمر01-03، فإنّ المستثمر الأجنبي قد حضي بالمزايا المتعلقة بالنظام العام والنظام الاستثنائي الخاص أهمها ما يلي:

-مرحلة بدء الإنجاز

- تطبّق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية،هذا عندما يتعلّق الأمر بالتجهيزات المستوردة؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات؛
- الإعفاء من رسم نقل الملكية وهذا فيما يخص كل المقتنيات التي تمّت في إطار الاستثمار المعني، وكان هذا كلّه في نطاق النظام العام.

أما فيما يخص النظام الخاص فقد تمّ منح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وهي تتمثل فيما يلي:

---

[1]- الأمر 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001، "الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001".

[2]- المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، 1993، "الأمر 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993".

[3]- يوسفي محمد(2002)، "مضمون أحكام الأمر 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية"، مجلة إدارة، المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 12، العدد 23، ص: 23.

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية وهذا فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة 0,2%فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة وهذا فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواءً كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجّهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

- **مرحلة انطلاق الاستغلال**

"بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على الأرباح الموزعة،والرسم على النشاط المهني ؛
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهّل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الامتلاك؛
- تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار من شهرين إلى شهر واحد للردّ على المستثمر في حالة طلبه مزايا إضافية من الوكالة؛
- عدم التفرقة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي، وبين المستثمر العمومي والمستثمر الخاص،وبين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، بحيث يحظى كليهما بمعاملة عادلة ومنصفة"[1].

ب. تسهيل الإجراءات

[1]- Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI), www.andi.dz, Consulté le 13/02/2013.

إن الدولة الجزائرية تسعى دوماً إلى تسهيل الإجراءات الإدارية والتنظيمية للاستثمار قصد جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكان ذلك من خلال إنشاء العديد من الهيئات الإدارية التي تساهم في حلّ مشاكل المستثمرين وتتمثل فيما يلي:

– وكالة ترقية ودعم الاستثمار

- تعتبر هذه الوكالة كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة وكان ذلك بموجب قانون الاستثمار في سنة 1993، هذه الوكالة ذات طابع إداري عمومي ذات شخصية معنوية واستقلال مالي[1]، تضمّ عددا من الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، كما توفّر الوكالة للمستثمر الوثائق المطلوبة قانوناً في أجل أقصاه 60 يوماً ابتداءً من تاريخ الإيداع القانوني لتصريح الاستثمار، كما تتمثل مهامها فيما يلي:[2]
  - متابعة الاستثمارات وترقيتها؛
  - تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات؛
  - مراقبة ومتابعة الاستثمارات حتى تكون ضمن الشروط والمواصفات المحدّدة؛
  - تحديد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني من حيث حجمها، والطابع الاستثماري للتكنولوجيا المستعملة وارتفاع نسبة اندماج الإنتاج والأرباح بالعملة الصعبة ومردودية المشاريع على الأمد الطويل؛
  - تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية.

– المجلس الوطني للاستثمار

يرأسه رئيس الحكومة وهو مكلّف بالآتي:

- اقتراح إستراتيجية وأولويات الاستثمار؛
- تحديد الامتيازات وأشكال دعم الاستثمار؛
- تشجيع إنشاء وتنمية المؤسسات والأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمار.

– الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار

[1]– "المرسوم التنفيذي رقم 93/12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات"، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص: 3.

[2]– "المرسوم التنفيذي رقم 319/94 في 10/17/ 1994 المتعلق بصلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها"، الجريدة الرسمية، العدد 67، ص: 15.

- نظراً لوجود بعض المشاكل التي لا زالت تعترض جهود المستثمرين، فلقد قامت الدولة بموجب المرسوم التشريعي التنفيذي رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار بإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار التي خلفت الوكالة السابقة، وهي مؤسسة عمومية تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال، تهدف من خلال عملها إلى تقليص منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوماً بدلاً من 60 يوماً. أما مهامها فهي كما يلي:[1]
- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات؛
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضمّ جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار؛
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

– الشباك الوحيد:

وهو يمثّل هيئة تابعة للوكالة ويضمّ الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار، يقوم بتقديم الخدمات الإدارية والضرورية وذلك بالتنسيق مع الجهات والهيئات التي لها علاقة بإقامة المشاريع مثل المركز الوطني للسجل التجاري، ومديرية الضرائب والوكالة العقارية ومديرية السكن والتعمير، ومديرية التشغيل ومديرية الخزينة العمومية والبلديات والتي تكون ممثلة في الشباك الموحد، وهذا من أجل تسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار على مستوى الولايات.[2]

– قانون التملك

بالنسبة للجزائر،جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ليعدل ويتمم الأمر رقم 01-03، ويخص تحديد قاعدة الاستثمار المتضمنة 49% و 51%، حيث فيما يتعلق بتملك المستثمرين الأجانب تضمن هذا القانون التوضيحات التالية:

– لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار الشراكة مع مؤسسات وطنية خاصة أو عامة؛

[1]- Décret exécutif N°02-282 du 24 septembre 2001, Attributions, organisation et fonctionnement de l'agence ANDI.

[2]- الأمر 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001، "الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001"، ص: 04.

– تمثل المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي لهذه الاستثمارات أي أن حصة المستثمر الأجنبي يجب أن لا تفوق نسبة 49%.

لكن الملاحظ أن قاعدة 51/49 تشمل القطاعات الإستراتيجية والقطاعات غير الإستراتيجية، مما قد يساهم في تراجع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى البلاد.

4- نظرة حول الاستثمار في الجزائر

شهد الاستثمار في الجزائر عدة مراحل ترافقت والظرف الاقتصادي الموافق لها. في سياق هذا سيتم الإشارة فيما يأتي إلى بعض الحقائق التاريخية والإحصائية عن هذا الموضوع. تنحصر هذه الجزئية حول درجة وديناميكية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

1.4- تحليل ديناميكية الاستثمارات في ظل الإصلاحات الاقتصادية

يمكننا تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مسار التنمية لمراحل مختلفة من الزمن، وهذا من خلال البيان التالي:

الشكل رقم (04): بيان تدفق الاستثمار الوارد والصادر للجزائر 2000-2012

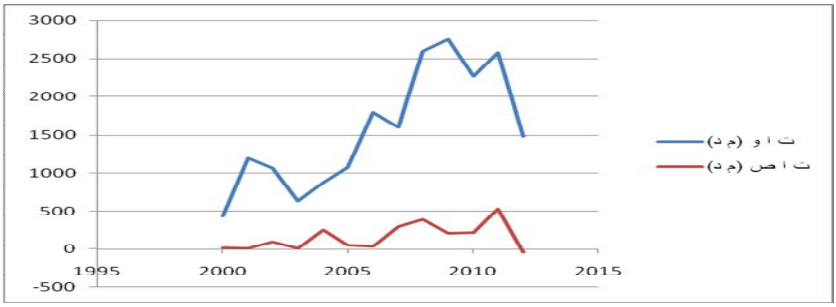

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على بيانات الأونكتاد 2013 (ت ا و: تدفق الاستثمار الوارد، ت ا صك تدفق الاستثمار الصادر، م د: مليون دولار)

من خلال البيانات المقدّمة يتّضح لنا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في حالة تزايد مستمر خاصةً بعد سنة 2000، فتجاوزت عتبته المليار دولار في سنوات 2001، 2002، 2005 إلى غاية 2012، حيث بلغ أعلى مستويات له سنة 2008 ليصل إلى 2,64 مليار دولار، وهذا التطور الملحوظ مردّه طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الجهات الوصية من خلال الأمر 01-03، كذلك يرجع إلى مخطط الإنعاش الاقتصادي والتحسّن في مناخ الاستثمار،

بالإضافة للوضع الأمني والاستثمار الكبير المسجّل في قطاع المحروقات الذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية، إضافة إلى بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة (ORASCOM-DJEZZY) المصرية وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجّار لشركة إسبات الهندية. في حين هناك تراجع بعد 2009 الى غاية 2012 نظرا للظروف الاقتصادية الدولية التي أدت إلى تراجعها كما تشيير إليه المعطيات وفق المنحنى المدرج ضمن الملاحق. يضاف إلى أسباب التراجع ظروف الدورة الاقتصادية الحاصلة في الدول العربية التي تعيشها منذ فترة معروفة تخللها عدم الاستقرار المحلي والجواري وبالتالي تدني في تدفق الاستثمارات في الاتجاهين. وإذا ما تمت المعاينة إلى غاية عام 2012، فيلاحظ انخفاض كبير في قيمة الاستثمارات مقارنة إلى 2008 كما تشير إليه البيان الأول المدرج ضمن الملاحق إلى قيمة دنيا.

يتّضح لنا من خلال البيانات المدوّنة أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة (2000– 2012) محدود جداً، وهذا عندما نقارنه بدول الجوار إذ لم يتجاوز في أحسن الأحوال 318 مليون دولار سنة 2008، ونفس الشيء فيما يخص المخزون لهذا الاستثمار الذي كوّنته الجزائر في الخارج كان هو الآخر محدود جداً إذ لم يتجاوز قيمة 1335 مليون دولار، هذا الوضع يعبّر عن تأخر انفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاديات العالم الخارجي، فضلاً عن صعوبة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية بسبب حدّة المنافسة العالمية. وفي سياق هذا، قد تتشابه السباب في تفسير اتجاهات الميل الحاصلة في المنحنى البياني رقم 04.

من جهة أخرى وحسب برنامج الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لازال ضعيفاً ومحدوداً من خلال حجمه وقيمته، بالرغم من مختلف الجهود المبذولة من أجل ترقية هذا الاستثمار واستقطاب مؤسساته، فخلال الفترة (2000– 2012) تمّ التصريح لدى الوكالة بإنجاز ما يزيد عن 51456 مشروع استثماري بقيمة إجمالية قدرها 5798993 مليون دينار، فلم يبلغ منها مجموع الاستثمارات الأجنبية سوى 690 مشروع استثماري بقيمة 1645187 مليون دينار، مما يعني أن الاستثمارات الأجنبية لم تمثّل سوى 1,34%من حيث العدد و28,37%من حيث القيمة، وهذا من الاستثمارات المعلنة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2012). أما عدد الأجراء الذين استفادوا من هذه المشاريع الأجنبية بلغ 88287 أجير من أصل 843040 أجير، أي ما نسبته 10% من مجموع مناصب العمل المصرّح بها خلال نفس الفترة من طرف الوكالة، للإشارة

تتضمن الملاحق بيانات حول حقيقة تطور الاستثمار في الجزائر خلال فترة الدراسة. وتشير بعض الأرقام الظاهرة على المنحنيات أسفله ذلك التراجع في الأرقام بعد 2008 إلى 2012 لتلاحق الظروف والسباب المحلية والدولية والإقليمية المتنوعة بين الشأن المالي والمؤسساتي والسياسي والاقتصادي.

4-2- مؤشرات الاستثمار وبنية الهيكل الاقتصادي في الجزائر:

بالرغم من الأزمة المالية والاقتصادية التي يعيشها العالم منذ سنة 2008، فإنّ الجزائر استطاعت أن تحقق أداء اقتصادي جيّد وهذا يرجع إلى التوسع في بعض القطاعات مثل البناء وقطاع الخدمات إضافةً إلى برامج الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها الحكومة،حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ارتفاعاً بفضل عائدات النفط، حيث ارتفع من 48 مليار دولار إلى 159 مليار دولار عام 2008، كما شهد متوسط دخل الفرد ارتفاعاً حيث انتقل من 1600 دولار أمريكي إلى 4588 دولار، بالنسبة لعدد سكان فقد عرف وتيرة نمو بنسبة 1,5%سنوياً. فلماذا الانحصار عند سنة 2008، لانها تبقى الأحسن وذروة النتائج الجيدة للفترة المدروسة.

ومن أجل تشجيع النمو وخفض البطالة تسعى الجزائر حالياً إلى تنويع اقتصادها من خلال تطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والسياحة والخدمات التجارية والعقارية. ووعياً منها بأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، ولاسيّما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعهّدت الحكومة برنامجاً واسع النطاق من الإصلاحات الرّامية إلى تغيير قطاع الإنتاج وإعادة هيكلته، كما أنّها تأمل بتحسين القدرة التنافسية للشركات المحلية لتدخل إلى الأسواق الخارجية، وهكذا تَمّ إطلاق مشاريع كبرى في القطاعات الرئيسية مثل الصناعة والزراعة والصيد البحري والسياحة، أما فيما يخص قطاع الصناعات التحويلية فقد تمّ اعتماد تدابير إجرائية لتشجيع الاستثمارات حيث تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانات نموّ عالية مثل صناعات تجهيز الموارد الأولية والبتروكيماويات والأسمدة والصلب والتعدين ومواد البناء وأيضاً الصناعات الواعدة في الجزائر كصناعة المستحضرات الصيدلانية، السيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

لقد شهد القطاع الصناعي تحسّناً حيث بلغ الناتج المحلّي الإجمالي الصناعي 85,4 مليار دولار في عام 2008 مقابل 65 مليار دولار في عام 2007، ويعتبر هذا أعلى نمو صناعي تسجّله الجزائر منذ عام 2001، ويُعزى هذا التحسّن إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية والذي كان قوة دافعة

لارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية، كما سجّل قطاع الصناعات التحويلية أداءً جيّداً مقارنةً بالأعوام السابقة، حيث بلغت القيمة المضافة في الناتج المحلّي الإجمالي 6,8 مليار دولار سنة 2008 ويُعزى هذا الارتفاع إلى الأداء الجيّد الذي حقّقه قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر من القطاعات الهامة في الاقتصاد الجزائري.

ونلاحظ أن القيمة المضافة لهذا القطاع قد ارتفعت بنسبة 15% لتصل 3 مليار دولار في عام 2008مقابل 2 مليار دولار في عام 2007، وتجدر الإشارة أن القطاع الخاص يدير معظم الصناعات الغذائية، في حين انخفضت حصة القطاع العام في هذه الصناعات بشكل كبير حيث انخفضت من 89% عام 2005 لتصل إلى 16% في عام 2007.

كما تجدر الإشارة من خلال البيانات أن قطاع الصلب هو القطاع الثاني الذي حقق أداءً جيّداً حيث ارتفع بنسبة 30% ليصل إلى 1 مليار دولار مقابل 769 مليون دولار أمريكي عام 2007، ويُعزى هذا الارتفاع إلى الطلب القويّ في قطاع التشييد والبناء.

أما بخصوص صناعة مواد البناء فقد استمرّت في أدائها الجيّد للسنة السادسة على التوالي، وحقّق قطاع الإسمنت في الجزائر نتائج مرموقة بفضل الاستثمارات الخاصة الجديدة التي استقطبها هذا القطاع في السنوات الأخيرة وارتفاع الطلب نتيجة البرامج الكبيرة التي أعدّت من طرف الحكومة الجزائرية في قطاع السكن والبنية التحتية.

على الرغم من الأداء الجيّد الذي عرفه قطاع الصناعة التحويلية في مجمله خلال الفترة المدروسة لا يزال يعتبر أدنى مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري (5%) بالمقارنة مع قطاع الصناعة الاستخراجية الذي يساهم بنسبة 48%، وعلاوةً على ذلكلا يزال القطاع الصناعي يعاني من فقدان شركاته حيث تم إنشاء أقل من 300 شركة تصنيع في القطاع العام والخاص كأعلى قيمة (5,4%من إجمالي الشركات) وفي المقابل 629 مؤسسة صناعية أغلقت أبوابها منذ عام 2008، وحسب التقرير السنوي للبنك المركزي فإن الصناعة العمومية فقدت أكثر من 80% من إمكاناتها منذ سنة 1989، وتقوم ثلاثة قطاعات فقط باستخدام قدراتها الإنتاجية بمعدلات تفوق 70% وهم النفط (95,5%) والتعدين واستغلال المحاجر (72,1%) ومواد البناء (72,7%).

تهيمن الواردات بشكل متزايد على السوق المحلي بسبب انخفاض القدرة التنافسية للإنتاج المحلي حيث أصبحت المواد المستوردة أرخص وأكثر تنافسية من خلال خفض التعريفات الجمركية.

أما الصادرات فقد عرفت أداء جيداً بفضل الارتفاع المستمر لأسعار النفط العالمية فلا زالت تعتمد صادرات الجزائر من البضائع اعتماداً كبيراً على النفط والغاز حيث أنها مثّلت 97,5% من إجمالي الصادرات خلال الفترة.

وفيما يتعلق بالصادرات غير النفطية فهي في المقابل غير ضعيفة وتمثّل 2,5% من إجمالي الصادرات تقريبا، ونجد من بين هذه الصادرات المنتجات الزراعية المصنّعة (التمور، وزبدة الكاكاو، والمياه المعدنية والمواد الذهنية) ونصف المصنّعة (المذيبات، والأمونيا، والميثانول) الموجّهة أساساً إلى أوروبا.

من أجل إنعاش قطاع الصناعات التحويلية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة قامت الحكومة الجزائرية بتبنّي برنامج إصلاحي واسع يهدف إلى تحويل وإعادة هيكلة قطاع الإنتاج، كما تأمل الدولة في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المنتجة[1].

3.4- قراءة في مستقبل القطاعات الاقتصادية للجزائر

اتخذت الجزائر في هذا الصدد تدابيرا لتشجيع الاستثمارات النوعية ذات إمكانات نمو عالية وهي البتروكيماويات، الأسمدة، الصلب والتعدين، مواد البناء وصناعة المواد الغذائية إضافةً إلى الصناعات الواعدة في الجزائر كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

● **البتروكيماويات والأسمدة:** نظراً للطلب القوي الذي تشهده الجزائر على المستويين المحلي والدولي، تسعى السلطات لاستغلال موارد الغاز الكبيرة من أجل تطوير مصدر إنتاج البتروكيماويات، ولاسيما البلاستيك والألياف الأخرى، لقد أدّى ارتفاع الطلب العالمي على الأسمدة إلى استغلال متزايد لاحتياطات الجزائر الهائلة من الفوسفات الموجود في جبل العنق(**1,5** مليون طن سنويا لتكوين احتياطي من **2** مليار طن).

[1]- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين(2009)، "التقرير الصناعي العربي 2009"، ص ص: 85-86.

ومن بين المشاريع الجارية للبتروكيماويات نجد أقطاب للقدرة التنافسية في حاسي مسعود – ورقلة وغرداية – قسنطينة وعنابة – سكيكدة بالإضافة إلى فتح شركات من قبل الجماعات الأجنبية بشراكة مع شركات محلية (سوناطراك، للأمونيا واليوريا، والأسمدة وبيتروزير لمواد التشحيم).

- **النفط والطاقة والمعادن:** تعتبر الجزائر ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا وليبيا نظراً لتوفّرها على موارد نفطية وغازية كبيرةحيث يمثل قطاع النفط **48%** من الناتج المحلي الإجمالي و**98%** من عائدات التصدير، ومن المقرّر إنشاء العديد من محطات توليد الكهرباء ومضاعفة الشبكة الداخلية لتوزيع الغاز بثلاثة أضعافمن أجل مواجهة الارتفاع الحاد في الاستهلاك (**12** مليار دولار من الاستثمارات خلال الفترة **2000–2012**).
- تهدف الجزائر إلى توفير **6%** من الطاقة المتجددة في إجمالي إنتاج الكهرباء بحلول عام **2015** وتأمّل تطوير استغلال التعدين، ولذا فمن الضروري ضخّ استثمارات ضخمة في البنية التحتية، ومن الفرص المتاحة كذلك نجد استغلال الغاز وبناء خط الأنابيب وتوليد الطاقة واستغلال المعادن، كما هو الحاللمشروع المدينة الجديدة لحاسي مسعود وأقطاب القدرة التنافسية للبتروكيماويات والطاقة المتجددة.
- **الصناعات الكهربائية والإلكترونية:** هناك مجال واسع لتطوير الصناعات الكهربائية والإلكترونية نظراً لحجم الطلب المحلي وذلك من خلال الابتكار وتنويع المنتجات، كما تشجّع الدولة الإلكترونيات المتخصصة، ونجد كفرص للاستثمار في هذا القطاع إنتاج وتصدير الكبلات الكهربائية والمكونات الإلكترونية والأجهزة المنزلية والإلكترونيات وتطوير الطاقة الشمسية ومحطات الطاقة، لقد جذب هذا القطاع استثمار شركات دولية وبشكل رئيسي شركة "أل جي إلكترونيكس" الكورية و"فيليبس" الهولندية و"فاكتس" الفرنسية والمجموعة المصرية "السويدي للكابلات" والإماراتية "إلكتروكاب إمارات".
- **الطب، الصيدلة والرعاية الطبية:** تعاني صناعة الأدوية الجزائرية من عجز في تغطية الطلب حيث سجّلت انخفاضاً في معدلات النمو بين عامي **1999و2006** وتتزايد وارداتها أكثر فأكثر مثقلة بذلك ميزانية الدولة، حيث وصلت إلى **1,6** مليار دولار في عام **2006**.

من أجل الحدّ من هذا الاعتماد المتزايد، تسعى الجزائر إلى توسيع نطاق منتجاتها وزيادة الصناعات والقطاعات في مجالات الطب، والهدف من ذلك هو تغطية **65%** من احتياجات

الأدوية مع إعطاء الأولوية لتطوير الأدوية الجنيسة، في هذا الصدد فإنه من الممكن فتح رأس المال للشركة المحلية الرئيسية "صيدال" والتي تعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الأدوية في الجزائر، وتقيم حالياً "صيدال" شراكات مع مجموعات دولية من أجل تطوير وإنتاج أدوية جديدة، من بين هذه الشركات هناك الفرع الفرنسي "هارتمان" والأمريكي "فايزر" و"أسترا"، ومن المملكة العربية السعودية ومن بريطانيا شركة "غلاكسو سميث كلاين".

- **قطاع الزراعة والمواد الغذائية:** يعتبر قطاع الزراعة والمواد الغذائية من أحد القطاعات الطموحة في الجزائر، ونظراً لعدم كفاية الاستثمار فقدسجّلت الجزائر تراجعاً في هذا القطاع، لذلك تهدف الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والتنموية القروية إلى الحدّ من اعتماد الجزائر على الواردات، حيث تعتزم الجزائر لاتخاذ تدابير لخلق الترابط بين الزراعة والقطاع الزراعي الغذائي.

ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع هي إنتاج الحبوب والحليب واللحوم البيضاء والبطاطس وزيت الزيتون وتوضيب الفواكه والخضراوات وتخزين المنتجات الغذائية ومنتجات الصيد البحري، واستقرت اليوم العديد من الشركات الأجنبية في الجزائر منها مجموعة "كارجيل" الأمريكية و"أرلا فودز" الدانمركية و**ELLC** الإماراتية و"لاكتاليس" الفرنسية و"نستله" السويسرية و"صافولا" السعودية.

تشهد الجزائر بفضل عوائد المحروقات وضعية اقتصادية حسنة وتدفقاً مهما للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الآونة الأخيرة في العديد من القطاعات كالمحروقات وصناعة الحديد والصلب وصناعة الكيماويات والصيدلة والبناء واللوجستيك والموانئ وصناعة الإسمنت.

كماشهدت الجزائر أيضا انفتاحا اقتصاديا متزايداً وتحسناً نسبياً في بيئة أعمالها، لتوفرها على موارد هامة من المحروقات، ويفترض أن تساهم كل هذه الميزات في تحقيق تنمية اقتصادية وصناعية قصد تعزيز تنافسية الجزائر على المستوى الدولي.

الخاتمة:

من خلال الدراسة، فان الأرقام أشارت بان الحكومات المتعاقبة خلال فترة الدراسة قامت بعدة إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية، لغرض تحسين مناخها الاستثماري. ولكن بالرغم من ذلك فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم ترق إلى المستوى المطلوب، كما هو ظاهر

نتائجها ومقارنة ببعض الدول النامية وبالأخص دول الشرق الأوسط، والتي تحظى بتدفقات معتبرة من هذا الاستثمار.

إن توجه الدول نحو الاستثمار الأجنبي المباشر بعدما كانت ترفضه يعود لأزمة تذبذب أسعار المحروقات، ضعف المدخرات المحلية وتفاقم المديونية الخارجية، مما انعكس سلبا على اقتصاديات عدة الدول، وعلى هذا الأساس بادرت الجزائر في سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، وتهيئة بيئة الأعمال لتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كونها تعتبر أهم مصدر من مصادر التمويل الدولي، هذه المكانة تدعمت منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي الذي شهد تزايدا ملحوظا في معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الاقتراحات

– تكثيف الجهود ومواصلة الإصلاحات قصد تسهيل الإجراءات والتشريعات المحفزة والجاذبة للاستثمار

– عصرنة مناهج التعليم وتنظيم دورات تدريبية نوعية لتأهيل العاملين والكوادر المحلية بهدف مواكبة التطورات العالمية وتلبية حاجات المستثمرين من الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والإنتاجية العالية.

– يجب العمل على تحسين النظام العام للجذب عن طريق تقليص تكاليف إقامة المشاريع.

– تخفيض حدة الإجراءات الإدارية (البيروقراطية)، وكذا معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر بنفس معاملة المستثمر الوطن.

–جعل قوانين الاستثمار عادلة وشفافة ومستقرة، خاصة اقتراح تعديل قانون التملك في الجزائر بالنسبة لقاعدة 51/49.

– تبني الشفافية والإفصاح وانتشاء هيئات استشارية في الاستثمار.

– إدارة التراكمات المالية الريعية وتوجيهها نحو القطاعات الأخرى.

– دعم الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية والفلاحة.

– الاستثمار في الرأسمال الفكري والبشري.

قائمة المراجع:

الكتب:

- حسان خضر(2004)، "التنمية في الأقطار العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،
- رضا عبد السلام(2002)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، دار السلام للطباعة والنشر، مصر،
- عليوش قربوع كمال(1999)، "قانون الاستثمارات في الجزائر"، د.م.ج، الجزائر،
- مصطفى كامل السيد(1998)، "التنمية الشاملة في الوطن العربي"، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، مصر،

الأوراق البحثية:

- يوسفي محمد(2002)، "مضمون أحكام الأمر 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية"، مجلة إدارة، المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 12، العدد 23،

القوانين:

- القانون رقم 13/82 المؤرخ في 1982/08/28 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها، الجريدة الرسمية رقم 35،
- المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، 1993، "الأمر 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993".
- المرسوم التنفيذي رقم 93/12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات"، الجريدة الرسمية، العدد 64،
- المرسوم التنفيذي رقم 319/94 في 10/17/ 1994 المتعلق بصلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها"، الجريدة الرسمية، العدد 67،
- الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001، "الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001".
- القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986، يعدّل ويتمّم القانون 82-13 متعلق بتأسيس الشركات المختلطة

- الأمر 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001، "الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001".

التقارير:

- البنك المركزي الجزائري،("تطور الصادرات" تقارير 2009،2010،2011،2012،2013
- المكتب الوطني للإحصاء، "القيمة المضافة للقطاع الصناعي"، تقارير 2009،2010،2011،2012،2013
- الصندوق العربي للاستثمار"القطاعات الاقتصادية الواعدة في الجزائر"تقارير2009،2010،2011،2012،2013
- الصندوق العربي للاستثمار"الناتج المحلي الصناعي في الجزائر"، تقارير2009،2010،2011،2012،2013

Ouvrage :

-Jean-Marie Albertini (1996), Les rouages de l'économie nationale, Les éditions de l'Atelier,

-C.Michalet (1999), "La séduction des nations ou comment attirer les investissements",Economica,

Lois :

-Décret exécutif N°02-282 du 24 septembre 2001, Attributions, organisation et fonctionnement de l'agence ANDI.

Rapports :

UNCTAD (2013), World Investment Report

Sites:

http://www.riscario.com/investment-risk,
http://www.andi.dz,
http://rru.worldbank.org/besnapshots

الملاحق:

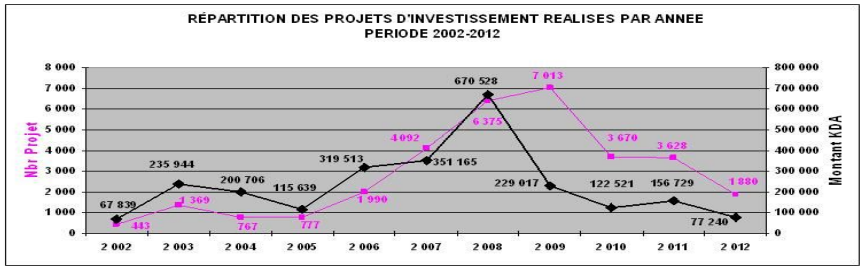

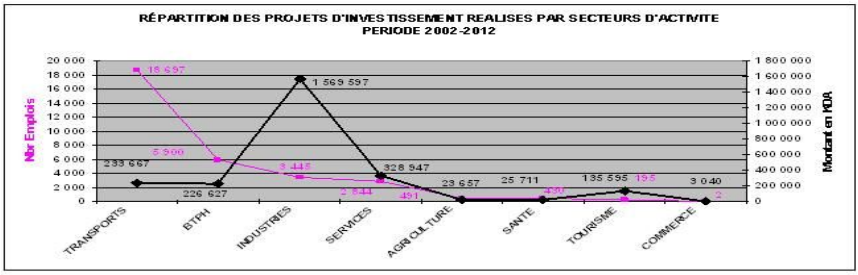

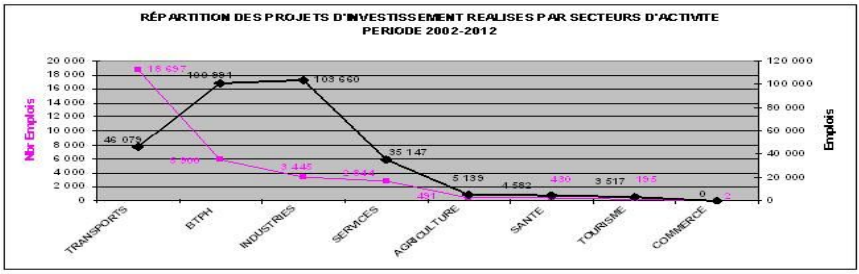

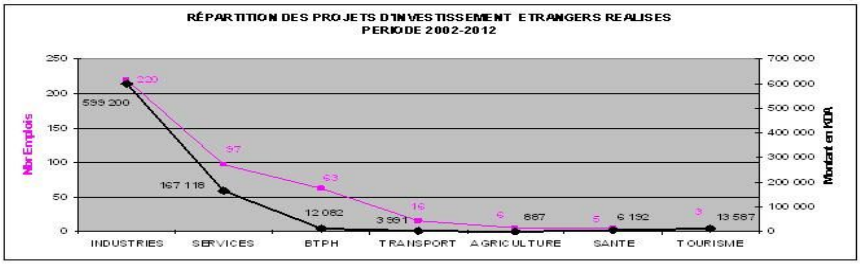

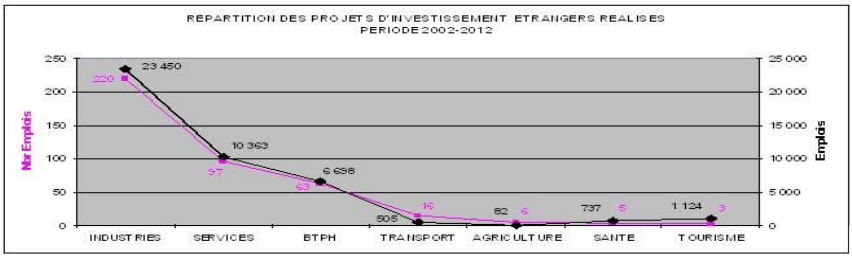

Source : http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements, Consulté le 27/12/2014.